الفكر السياسى والممارسة السياسية

عند الأمير عبد القادر الجزائرى

د. إسماعيل زروخى(*)

إن الاهتمام بشخصية الأمير عبد القادر يعد من أهم المسائل التـــى تســتحق البحث والدارسة لأنها تشكل حلقة من حلقات تطور مجتمعنا السياسى فى المجـــالين الفكرى والوطنى . والأمير عبد القادر ليس مجرد شخصية بطولية تاريخية قـــاومت أكبر قوة فى عصرها ، وإنما هو أيضا رجل فكر ، ساهم فى بناء النهضة العربيـــة الحديثة . أن جهوده تجاوزت حدود الجانب الوطنى المحلى إلـــى الإطـــار القومـــى الإسلامى ، فلم يقتصر على التخطيط لمقاومة العدو بالسلاح فقط ، بل كان يســـعى إلى مقاومته بالفكر والقلم ، نعتقد أنه من واجبنا اليـــوم أن نقـــوم بدراســـة أفكـــاره لنضعها فى نسق مترابط يحدد أطرها العامة لكى يبقى لها البقاء والاستمرار ، علـــى أن يتم ذلك من خلال الممارسة السياسية المرتبطة بالمقارنة والتنظيـــم ، لأن هـــذه الممارسة كانت فى أول الأمر مجرد فكرة فى ذهن صاحبها ، ولذا فإنمـــا تتطلـــب قراءة فلسفية وسياسية نظرا لما تحتويه من وسائل وطرق ومناهج علـــى مســـتوى التنظيم والتأسيس .

والمعروف أن المقياس لكل نهضة أو تطور هو مجموعة التنظيمـــات التـــى تشتمل عليها الأمة أو الدولة . وذلك ما أحدثه الأمير فعليا ســـواء علـــى مســـتوى التنظيم أو على مستوى الممارسة . ولذلك يعد الأمير عبد القادر من أوائل المفكرين والساسة العرب المسلمين الذين ساهموا فى بناء وتأسيس النهضة العربية الحديثـــة . وسأركز دراستى على الـناصر الأساسية التى تبدو أساس النهضة السياســـية التـــى كان للأمير عبد القادر دور كبير فيها ، وسيتحدد ذلك ويتضح من خلال مجموعـــة

(*) أستاذ محاضر بجامعة قسنطينة ، ورئيس اللجنة العلمية .

من التساؤلات نطرحها على أنفسنا ، ونحن مضطرين للإجابة عنها وهذه الأسئلة هى : ألسنا مطالبون بتحديد الأسس التى قامت عليها النهضة السياسية الحديثة ؟ ألم يستخدم الأمير عبد القادر آلياتها النظرية والتطبيقية ؟ ألم يتمثل الأمير عبد القادر أسسها المتمثلة فى الديمقراطية والحرية ؟ ألم يحدد المفاهيم التى كانت نمطًا مميزًا للنهضة الحديثة فيما يتعلق بالوطن والوطنية ؟ ألم يشجع العلم والمعرفة ؟ ألم يطبق العدل ؟ أليست هذه هى عناصر النهضة الحديثة التى قامت عليها الدول لا فى الوطن العربى بل فى أوربا ؟ ألسنا مطالبون بالتدقيق فى نصوص الأمير عبد القادر التى اشتملت على هذه المعانى ؟

ولدراسة شخصية الأمير عبد القادر دراسة علمية موضوعية نجد أنفسنا ملزمين بوضعه فى سياقه الزمنى والمكانى لتحديد آفاق فكره السياسى وممارسته السياسية . والواقع أنه قام بثورة على ما كان سائدًا فى عصره سواء على المستوى السياسى المرتبط بالسلطة أو على المستوى الاجتماعى المرتبط بالطبقات الاجتماعية . ولذلك فإنه حارب فى عدة جبهات :

حارب المستعمر كما حارب القبائل ذات النفوذ والسيطرة فى العصر العثمانى ، وكذلك حارب أيضًا العقلية التى غلبت على الإنسان الجزائرى آنذاك ، والتى لم تكن على استعداد لتقبل التحديث الذى كان يمارسه ويدعو إليه الأمير عبد القادر ، إنها ثورة كلية شاملة ، أنهكت قواه فى المدة التى قضاها حاملاً لواء المقاومة ، فلم يكن عدوه فى ذلك الوقت الاستعمار وحده بل تلك العناصر مجتمعة .

أولاً : العرب والغرب الأوربى وبداية عصر النهضة :

كان للغرب الأوربى التأثير الكبير على أغلب المفكرين العرب المسلمين الذين حملوا لواء النهضة العربية فى القرن التاسع عشر ، نظرًا لاحتكاكهم به. ولولا ذلك الاحتكاك لما تبين للعرب واقعهم المتقهقر . ويظهر ذلك بوضوح فى

فكر أغلب المصلحين العرب المسلمين الذين برزوا فى بداية عصر النهضة « القرن التاسع عشر » ، من الطهطاوى مرورا بخير الدين التونسى ، وانتهاء بمحمد عبده والأفغانى . ولكن ما تميز به الأمير عبد القادر عن أقرانه من المفكرين العرب المسلمين هو أن فكره التنظيمى التأسيسى كان إبداعا ذاتيا ، لأنه لم يحتك بالغرب الأوربى ولم يتأثر به ، وإنما كان يدافع عن إثبات كيانه وهويته . وما قام به يضاهى التنظيمات التى كانت فى الغرب والتى كان يدعو إليها مفكرو النهضة العربية ، سواء على مستوى التنظير أو الممارسة . وهذه خصوصية لا بد من التركيز عليها فى حياته . ولا يعنى هذا أنه كان يجهل صور الحضارة الغربية وما وصلت إليه علميا وسياسيا ، إذ الواقع أنه كان يشيد ببعض مظاهرها وينتقد أوضاع العرب الذين لم يسايروا تلك الحضارة ، فالروح العلمية الموضوعية التى كانت تميز شخصيته أشادت حتى بالفرنسيين الذين كان يقاومهم باعتبارهم العدو الذى جاء غازيا لوطنه ، فهو يعترف بتقدمهم وتفوقهم فى السياسة وفى مآثرهم على الحكام المغاربة . وقد أشار إليه حين تلقى ردود الفرنسيين على شروط الاستسلام حيث قال أن: « من وفاء كلمتهم وضبط قوانينهم وأنهم ليسوا كسلطان المغرب لعدم معرفة المغاربة بأحوال الرئاسة ومآثر السياسة »[1] .

إن هذا الإقرار والاعتراف من الأمير عبد القادر بسمو الحضارة الفرنسية ليس الهدف منه الخضوع والاستسلام لها ، وإنما ضرورة النظر إليها على أنها حاضر معاش ، يجب النظر فيه وتأليفه مع ما يتوافق مع تراثنا الذى كان يحمل نفس المظاهر ، حتى يمكننا النهوض والتقدم . وكانت هذه وجهة نظر كثير من المفكرين العرب المسلمين فى بداية النهضة العربية ، كخير الدين التونسى الذى كان يرى أنه لا بد من إيجاد توافق بين الحضارة الغربية ومبادئ الشريعة الإسلامية ، لأن التمدن الأوروبى كان كالسيل الجارف لا يقف أمامه شئ إلا استأصلته قوة تياره المتتابع وكان يخشى على الممالك المجاورة لأوروبا من ذلك التيار إلا إذا تنبهت هذه الممالك وحذوا حذوه وجروا مجراه فى التنظيمات الدنيوية

وعندئذ يمكن نجاتهم من الغرق[٢] . ونفس الدعوة دعا إليها الطهطاوى الذى عاش فى فرنسا وعاين فيها التقدم والتحضر الذى وصلت إليه واستخلص أن : « مخالطة الأجانب « الأغراب » لا سيما إذا كانوا من ذوى الألباب تجلب للأوطان من المنافع العمومية العجب العجاب »[٣] .

ثانيا : الأمير عبد القادر وتنظيم الدولة :

قامت النهضة الحديثة أساسا على التنظيم السياسى للدولة ، فكانت كل الدعوات العربية فى بداية النهضة تتجه إليها فى شكل مجموعة من القواعد الفكرية والتنظيمية ، سواء بالتركيز على ما كانت عليه حضارتهم فى غابر الأزمان ، أو ما هى عليه الحضارة الغربية فى عصرهم ، غير أن كثيرا من تلك الدعوات فى الفكر السياسى العربى سواء على مستوى التنظير أو على مستوى الممارسة لم يكتب لها النجاح . ونحن نعتقد أن ذلك يرجع إلى أن القواعد الفكرية التى تبنوها لم تعبر عن واقعهم العربى الإسلامى بقدر ما عبرت عن واقع المجتمعات الغربية ، كما أنها لم ترق إلى مستوى التنظيم الشامل لحياة مجتمعاتهم ، أما الأمير عبد القادر فقد نجح فى تنظيماته لأن فكره نبع من واقع ذاتى بخصوصية متميزة عن الواقع الغربى ، فهو لم يسافر إلى الغرب ولم يتمثل حضارته بخصوصيته الخاصة ، بل أنه كان يكيف كل ما لاحظه وشاهده على مجتمعه بخصوصية مغايرة للخصوصية الغربية . وكانت تلك هى عبقريته المتميزة التى استهدفت دفع مجتمعه إلى النهضة والتقدم وفق تلك الخصوصية . وعلى ذلك يمكننا القول — دون تحيز — أنه الوحيد فى القرن التاسع عشر الذى استطاع أن يجسد مبادئه الفكرية على مستوى الدولة التى أقامها فكرا وممارسة . وكانت ممارساته بالتالى فى ذلك العصر من أهم ما أنبزه العقل السياسى العربى الإسلامى فى القرن التاسع عشر ، خلافا لما كان متعارفا عليه فى الفكر السياسى العربى السابق ، ذلك أنه أحدث قفزة نوعية متميزة فى الفكر وفى الممارسة ، وليس كما يدعى البعض أنه بقى مطوقا بملابسات الفكر العربى الإسلامى السابق[٤] .

فالدولة التى أقامها الأمير عبد القادر كانت تضاهى الدول المعاصرة لها فـــى الحداثة ، لا فى الوطن العربى فحسب ، بل حتى فى الغرب الأوربـــى نظـــرًا لمـــا اشتملت عليه من مؤسسات تنظيمية وآليات تحديثية من ديمقراطية وعدل ومســلواة ، واستطاعت أن تتجاوز الموروث السياسى للدولة العثمانية التى كانت تحكـــم آنـــذاك الوطن الجزائرى وأغلب مناطق العالم العربى . فكانت دولته كما يقول عبد البـــاقى الهرماسى ، أكثر تمركزًا وتحركًا وقوة ، وذلك ما لم تكن عليه يومًا دولة الـــترك(٥) . فالدولة القوية الحديثة المركزية التى بناها لم تكن تلك التى تتميز بـــالقوة القهريـــة الاستبدادية المهولة ، التى تمارس القهر والاستبداد على رعاياها ، لا واجب عليـــها إزاءهم ، بل إنها الدولة التى تمتلك تنظيمات وتشريعات للممارســـة السياســـية ، أى أنها عبارة عن أجهزة وأدوات وآليات للعمل السياسى والاجتمـــــاعى ، ولـــها مـــن الوظائف وعليها من الواجبات أكثر مما لها من الحقوق ، فالأمير عبد القـــادر لـــم يمارس فى دولته نمط الدولة القهرية الاستبدادية ، هذا النمط من التنظيم السياســـى الذى ساد الدولة العربية الإسلامية فترة زمنية طويلة . وما فعله من تغيـــير علـــى مستوى الممارسة السياسية ، سواء على مستوى المظهر أو المضمون يعـــد بحـــق ثورة فى تاريخ الفكر السياسى الإسلامى .

إن الدولة القهـــرية الاستبدادية من وجهـــة نظر الأمير عبد القـــادر ليســـت الدولة التى تمارس الاستبداد فحسب ، بل حتى التى يصل فيها الحاكم إلـــى الحكـــم عن طريق القوة . وذلك ما أدركه الأمير عبـــد القادر حين قال : « إن أهل ناحيتنـــا هـــذه اتفقوا أشرافًا وعلماء ، وأهـــل الحـــل والعقـــد علـــى ولايتنـــا وملازمـــة بيعتنـــا »(٦) ، أى أنه كان يعتبر أن الدولة الفعليـــة والقوية هى التـــى يصـــل فيـــها الحاكم إلى الحكم بطريقة ديمقراطية برضاء الشـــعب عليه وانتخابـــه أو مبايعتـــه . فهو لا يفرق بين « البيعة » و « الانتخاب » ، لأنه أدرك أن المفهوم السياســـى المتداول فى الممارسات الحديثة هـــو الانتخـــاب. لذلـــك أراد أن يكيـــف المفـــاهيم الإسلامية المتداولة فى الممارسة السياسية الإسلامية بالمفاهيم السياســـية الناشـــئة ،

لأن هذا المبدأ الانتخابى هو الذى أحـدث القـوة والتقدم بالنسبة للدول الحديثـة . لذلك كان حريصا على الامتثال له . وامتثاله له كان نتيجة إدراك مضمونه وتـأثيره على الحياة السياسية . وقـد استخـدم لفظ « انتخبونى » فـى وصولـه إلـى السلطة ، ولم يستخدم لفظ « أمرونى » الذى كان من أهم المفاهيم المتداولـة فـى الفكر السياسى العربى الإسلامى على مستوى الممارسة . ذلـك أنـه قـال بشـأن وصوله إلى الحكم : « انتخبونى لإدارة حكومة بلادنا وقد تعهدوا أن يطيعـوا فـى السراء والضراء ، وفى الرخاء والشدة ، وأن يقدموا حياتهم وحياة أبنائهم وأملاكـهم فداء للقضية المقدسة »[٧] .

والعقد الناشئ من هذه البيعة أو الانتخاب — من وجهة نظر الأمير — ليـس خضوعا للحاكم ، وإنما هو خضوع للقانون الذى يوحد بيـن الحـاكم والمحكـوم ، وهـو منشـأ القـوة . لذلك كان يقـول بعد انتخابه ومبايعته : « ولقبول هـذه المسئولية اشترطنا على كل أولئك الذين منحونا السلطات العليـا أن عليـهم دائمـا واجب الخضوع فى كل أعمالهم إلى نصوص وتعاليم كتاب الله وإلى الحكم بـالعدل فى مختلف مناطقهـم »[٨] ، أما ما يلتزم به هو فى هذا العقـد فـهو الإنصـاف ، واعتماد النوازل المشهورة ، والفروع المأثورة من إتباع الكتاب والسنة والإجمـاع من السلف الصالح[٩] . ألم تكن هـذه المسألة السـياسية هى بداية الثورة لتأسـيس الدول الحديثة . أليس معنى ذلك أن الأمير عبـد القادر قـد أدرك معنى الاختيـار فى الوصول إلى السلطة ؟ ألا يحق لنا من هذا القول اعتباره من أوائـل المفكريـن والساسة العرب المسلمين الذين أسسـوا نظريـة الدولـة الحديثـة مبنيـة علـى الديمقراطية؟ ألم تكن الديمقراطية هى اختيار الشعب لحاكمه ؟

وكانت ممارسة السلطة السياسية عنده — رغم هذا الاختيار — تسير بصـورة جماعية ، حيث كان يشاركه فيها من هم مؤهلون للمشاركة ، وهم عنده أهل العلـم وحدهم فقط . وكان يبعد من حوله الغير مؤهلين والذين كانوا نافذين فـى تسـيير الدولة العثمانية وهم الأجواد ، حيث كان يقول : « كنت دوما أتحاشـى اسـتعمال

الجوادة « الأجواد » واستعين بالعلماء وأهل الدين في تسيير الحكم »[١٠] ، وكان الأمير عبد القادر هنا يميز بين نوعين من حملة المعرفة والعلم . العلماء الذين يحملون المعارف العقلية والعلمية[١١] ، والعلماء الذين يحملون المعارف الشرعية الدينية ، وكلاهما ضرورى وجوده والاستعانة به فى تسيير شئون الدولة .

إن هذه المعانى الجديدة التى بنى عليها الأمير عبد القادر دولته هى التى جعلت الأمة تتفاعل معه وتذعن له بالطاعة والخضوع . ولا غرابة فى ذلك كما يقول عبد الباقى الهرماسى لقائد أعاد لها الثقة والاطمئنان . وبهذه الثقة كان الأمير عبد القادر قد أقام أول قاعدة للتوحيد الوطنى على الرغم من قصر فترة تجربته[١٢]. إن هذه الممارسات السياسية هى التى تجعلنا ملزمين بوضع تشريعاتها فى أطرها وأنساقها الفكرية الفلسفية والسياسية ، وتنقلها للأجيال على أنها نظام فكرى سياسى قبل أن تكون ممارسة سياسية ، وهذا هو الطريق الوحيد الذى يضمن له البقاء والاستمرار .

ثالثا : الأسس السياسية فى فكر الأمير :

١ — الوطن والوطنية :

كانت مسألة الوطن والوطنية من أهم المبادئ التى تأسست عليها الدول الحديثة ، وكانا معيارين لكل نهضة سياسية حديثة ، حيث أصبحت معانيهما وممارستهما مغايرة لما كانا يعرفان به . وهذه المسألة لم تكن غائبة عن رجل حمل لواء نهضة مجتمعه وأمته ، أعنى بذلك الأمير عبد القادر الذى تطرق إليها ، وإن لم يكن يختلف فيها كثيرا عما ذهب إليه ابن خلدون فى دراسته لتركيبة المجتمع العربى الإسلامى البدوية والحضرية ، وغيره من المفكرين العرب المسلمين ، مما يجعلنا نعتقد أن بداية النهضة العربية الحديثة تبدأ من عصره ، وليست من القرن التاسع عشر ، فالأمير عبد القادر استخدم كلمة الوطن مرارا[١٣] ، ولكن الوطن بالمفهوم السياسى الحديث ليس مجرد مكانا للسكن ،

ولا أرضا بدون سكان ، فالوطن بلا سكان لا معنى له ، والسكان بـــلا انتمـــاء ولا شعور ولا مدافعة عن الوطن لا بقاء لهم . وقد أدرك الأمـــير عبـــد القـــادر تلـــك الخصوصية الحديثـــة التى أصبحت تميز الإنسان العربى الحديث علـــى مســـتوى الهوية ، الذى يجب عليه أن يجسدها فعليا ، فالإنســـان العربى إن كان فى الســـابق يفتخر بانتســـابه إلى قومه وقبيلته ، فإنـــه أضحى فى الواقع وفى المفهوم الحديـــث ينتسب إلى وطنه مكان سكناه أكثر مما ينتسب إلى قومه ، وفى ذلك يقـــول : « إذا انتسب إلى البلد ذهب قومه وتنوسيت أسلافه فصار النسب مجهولا لا باحث علـــى حفظه ولا حامل على تعريفه »(١٤) . وهذه من مستلزمات الصـــيرورة الاجتماعيـــة التى تبعث التغير الحاصل فى تركيبة المجتمع العربى الإسلامى والتى يجب مســـايرتها والحيـــاة وفقها ، لأنه كما قال أن العرب : « حين دخلت قرى الشـــام والعـــراق ومصر والمغرب وغير ذلك ، فلا تزال تلقى حلبيا أو حمصيا أو كوفيا أو بصريـــا أو قرطبيا أو باجيا وهو تميمى أو قيسى أو أزدى أو غيره وكثير منـــهم لا يعـــرف نسبه »(١٥) . فالانتساب للقبيلة أصبح ليس نموذجا لتركيبة المجتمع الحديث ولا الدولـــة الحديثة . وصفة المواطنة لا تتحـــدد عليها ، وإنما تتحـــدد على كل من ينتمى للوطـــن مهما كان جنسه ومهما كانت قبيلته . وهذا ما أدى بكثير من النـــاس فـــى العصـــر الحديث إلى التباهى والتفاخر بانتسابهم إلى أوطانهم لا بالانتساب إلـــى أعراقـــهم . فأصبح كل واحد يمتدح وطنـــه للخصوصية التى يتميز بها : « فنجد هذا يمدح أرضـــه بكثرة المياه للاتساع فى الشرب والطهارة والنقاوة ونحو ذلك ، وهذا يمدح أرضـــه بالبعد عن المياه كجود منابتها وصحة هوائها وذهاب الوخم منها ، وهذا يمدح أرضـــه بالسهولة بجودة المزارع فيها وكثرة ريعها واتساع خيرها ، وهـــذا يمـــدح أرضـــه لكونها جبالا لتمنعها وعزة أهلها وحسن مائها وهوائها وقناعتها وغير ذلك »(١٦) .

إن الانتساب إلى الأرض مهما كانت يتطلب الارتباط بها ، وهى فـــى عيـــن سكانها تمثل ميزة خاصة بهم مهما تكن تضاريسها ، فإنه لا بديل لهم عليها ، ومـــن ثمة فلابد عليهم من السعى إلى تحسينها وإغنائها وإثرائها ، وحمايتـــها والمدافعـــة

عنها . وإذا كان الأمير عبد القادر قد أدرك هذه الخصوصية وحث أبنـــاء وطنـــه على المدافعة عن وطنهم ضد كل غريب دخيل ، فإنـــه جســـدها حســـا ومعنـــى ، لأنـــه لا وطـــن آخر يجنحون إليه إلا الوطن الجزائرى . ولذلك أليس مـــن حقنـــا التساؤل عما فعله فى هذا الشأن : ألم يكن فعلا هذا هو المعنى الوطنى الذى بنيـــت عليه الدول الحديثة ؟ ألم تنشأ الوطنية الحديثة من هذا المعنى ؟ ألم يكن الأمير عبـــد القادر رائدا فى إعطاء معنى الوطنية التى يرتبط فيها المواطن بوطنه حين قـــال : « ومن أسباب المحبة والحنين حب من كان فيها من القرابـــة والأحبـــاب وتذاكرهـــم وتذكارهم عند تذكارها »[١٧] ؟

إن الوطنية التى يقول بها الأمير عبد القـــادر والتـــى كـــانت مـــيزة الفكـــر الســـياسى الحديث ، هى التى تتحدد فيها العلاقات الاجتماعية من تعاون ومحبـــة ، على أساس الحياة المشتركة فى الوطن الواحد ، لا على أساس التفـــاضل الجنســـى والعرقى ، وبهذه الممارسة والرؤية والمفهوم استطاع الأمير عبد القادر أن يؤلـــف بين كل سكان الجزائر ، ويحملهم على لواء المقاومة المشتركة للدفاع عن وطنـــهم . وهذه هى قمة الوطنية فى مفهومها الحديث والمعاصر ، وهى مخالفة حتى للمفـــهوم الأوروبى الحديث الذى يرى أن الوطنيـــة هى التى نجحـــت فـــى تكويـــن كيـــان ســـياسى وحكومة مستقلة[١٨] . وهذا ما فعله الأمير حتـــى قبـــل تكويـــن الكيـــان الســـياسى المستقل ، لأنه كان يعتبر أن العرب أسبق من الأوروبيين فى الارتبـــاط بعضهم بالبعض ، وبينهم وبين أوطانهم . وهذه من أخلاقياتهم وشيمهم الباعثة علـــى الألفة والمحبة . وهى طبيعية فيهم يجب فقط تذكيرهم بهـــا لأنهم ابتعدوا عنهـــا . فى ذلك قـــال : « فالأمة العربية أكثر وأشد من جميع الأمم فى ذلك لأنهـــم فـــى جاهليتهم كانت لهم نفوس زكية ، وأخلاق مرضيـــة ، وأفعـــال كريمـــة ، وهمـــم عظيمـــة ، وعقول راجحة وآراء ناجحة ، وشرف صميم ، وأنفة مـــن كـــل خلـــق ذميم، طبعوا على خصال الفضل والمروءة قبل أن تكون بينهم النبوة »[١٩] ، أى أنـــه إذا كانت ، هذه هى معانى الوطنية ، فإن العرب عرفوها قبل أن يعرفها الغربيـــون

فى حضارتهم المعاصرة ، ولكن إن ابتعد العرب عنها فيجب السعى لاســـترادها ، لأنها شيمة من شيمهم الطبيعية ، فكل حركة نحوها سهلة التحقيق والممارسة .

٢ — العدل والمساواة :

أجمعت كل الآراء والأفكار التى أسهمت فى تأسيس النهضة العربية علــى أن النهضة فى أوروبا لم تقم إلا على أساس العـــدل والمســـاواة . وإذا كـــان العـــرب يريدون مسايرة تلك النهضة فلا بد من أن يتخذوا من هذه الأسس ركيزة لهم .

وكان الأمير عبد القادر من أوائل العرب المسلمين ليس القائلين بهذا الـــرأى فقط ، بل والممارسين له ، ذلك أن شعاره السياسى فـــى تلـــك الممارســـة هـــو أن جميـــع المواطنين سواســـية ، وأن القـــانون الذى يخضع له الجميع هو ما أتى بـــه القرآن الكريم ، حيث كان يقول : « لن آخذ غير القرآن . لن يكون مرشدى غـــير تعاليم القرآن . والقرآن وحده ، فلو أن أخى الشقيق قد أحل دمه بمخالفـــة القـــرآن لمات »[٢٠] . إنها المساواة فى أكمل صورها ، وإنه العدل فـــى أقصـــى حـــدوده ، وكان فى تجسيده لهذا المبدأ يعتمد على القضاة واختيار العدول منهم[٢١] .

وكان هـــؤلاء القضاة يفصلون حتـــى فى القضـــايا المتعلقـــة بـــالجيش ، أو بين الرعايا ومسئوليهم . وكان ممثل الأمير يجـــوب الأسواق وينـــادى مـــن ظلـــم منكم من طرف الأغا فليتقدم بشكواه إلى الأمير . وبهذه الممارسة تكونـــت الوحـــدة والمساواة لا بين الرعايا بعضهم وبعـــض فحســـب ، بـــل بيـــن أفـــراد القبيلـــة ورئيسها[٢٢] .

إن ســـياسة المساواة التى تشبع بها الأمير ومارسها إلى درجـــة التقشف فـــى جميع مظـــاهر حياته هى التى أكســـبته ولاء رعايـــاه وطاعتهم ، لأنها - كما بينـــا وكما - كان يرى ، قريبة من وجدان رعاياه ، وهى طبيعية فيهـــم ، ولذلـــك كـــان يقول عن نفسه : إننى أول من مارست التقشف ، وأول من ضرب المثل بلبس ثيـــاب بســـيطة بساطة ثياب أكثر خدمى تواضعا . وهذا التساوى فى اللباس لم يكن كمـــا

يعتقـــد البعض تمويها للعدو من أجل تفادى ضرباته ، وإنما هو كما أجاب بنفســـــه وقال : « ما فعلت ذلك خوفا من تميز نفسى أمام ضربات قنابل العـــدو ، ولكننـــى فعلته لأننى كنت أرغب أن لا أفرض على العرب إلا ما أفرضه على نفســـى »(٢٣). ألم تبن الدول الحديثة على هـــذه المساواة وهذا العدل ؟ ألم يـــدرك الأمير بأن هـــذه المقومات السياسية هى التى ترتقى بالأمم نحو التقدم والإزدهار لذلـــك لا بـــد مـــن استيعابها ؟ ألم تكن هذه الأفكار على زمانه فيها من الجرأة ما لم يتصوره العقـــل ، خصوصا فى مجتمع مثل مجتمعه عاش فى ظل الظلم والقهر والتفاوت بين النـــاس حتى غدت هذه الانحرافات هى أركان الحياة الفعلية ، بينما غدا ما يخالفها صـــورة غير طبيعية ، لقد صار هذا الوضع هو السائد حتى على مستوى علماء الأمة الذيـــن كما يقول عبد الله شريط عمل الكثير منهم على إشاعة مفاهيم معاكسة تزلفا للحكـــام فحرف بعضهم فى تفسير بعض آيات القرآن الكريـــم وأخرجوهـــا مخـــالفين روح الإسلام ذاته(٢٤) .

وكان الأمير عبد القادر يرى أنه حتى النظام السياسى الذى تجسدت فيه هـــذه المظاهر السياسية الحديثة العادلة ، أى النظام « الجمهورى » فإنه ليس غريبا عـن الإنسان العربى ، لأن معناه عربيا وعرفته العرب قبل الأوروبيين وكان هو أســـاس السياسة العادلة سواء عندنا أو عندهم ، لأن فيه يستوى : « الرئيس والمـــرؤوس ، الشريف والمشروف ، الرفيع والوضيع ، ليجزى كل واحد على قانون الآخـــر . ولا يختص بأحكام مفضول على فاضل ولا يقع التصرف على الأدنى لما له قلـــة دون الأعلى ، ولا يتجبر بالتكبر عالى منزلة على سافل . ويجرى حكم شرع الإنصـــاف على من تجاوزوا الحد المشروع كيف كان حسبا ونسبا ، ولأن التفرقة بين النـــاس فى الحكم هو سبب هلاك كثير »(٢٥) ، فمن ابتعد عن هذا الحكم يكون مآله الـــهلاك والاندثار ، ولم تصل الأمم الأوروبية إلى تلك العظمة الحضارية إلا باستنادها علـــى هذا الحكم ، وفى هذا يقتدى الأمير عبد القادر ، بما أشار إليه الرســـول ﷺ حيـــن قال: «.إنما هلك من كان قبلكم ، إنهم كانوا إذا سرق فيهم الشـــريف تركـــوه وإذا

سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، والله لو سرقت فاطمة بنت محمـــد لقطعـــت يدها ». ومن هنا يتضح أن هذا الحكم ليس من ابتكار الأوروبيـــن — وخصـــوصا الفرنسيين — وإنما يرجع إليهم الفضل فى أنهم طبقوه عمليا فـــى تســـيير حياتـــهم السياسية بمقتضاه ، وفى هذا الشأن يقول : « وبهذا تعلم أن الجنس الفرنسوى فـــاق على جميع الأجناس الرومية والنصرانية بكونه يستعمل الفائدة وينقلها أينما وجدهـــا ، ولا يقول هذه ليست لغتى أو ليست عادة بلدى أو وطنى ، فكأنهم سمعوا قول نبينـــا ﷺ للمؤمنين « الحكمة ضالة المؤمن يطلبها حيث يجدها » »[٢٦] ، اليســـت هـــذه عبقرية متميزة للأمير عبد القادر ، أدرك من خلالها أســـرار قـــوة الـــدول وقـــوة سياستها . وكان يدعو إلى الأخذ بمظاهرها سواء فى السير على الســـنن السياســـية التى ساروا عليها ، أو أخذها منهم كما أخذوها عنا ، وهذا امتثالا لقول رســـول ﷺ السالف الذكر .

ولا أدعى هنا أننى أحطت بكل فكر الأمير عبد القادر السياسى ، لأن الرجـــل كالجبل الشامخ الذى يحتوى على كنوز متعددة ومجهولـــة ومـــن يســـتطلع خبايـــاه يكتشف فى كل يوم معدنا جديدا ثمينا وما زال فكر الأمير يحتوى على كثـــير مـــن الآراء والأفكار المجهولة عنا ، ولكن باستعدادنا للبحث فيها والتنقيب عنـــها يمكننـــا إماطة اللثام عنها ، وهذا ما نحاول القيام به ، وبالله التوفيق .

الهوامش

(١) الأمير عبد القادر ، المذكرات ، سيرة ذاتية كتبها فى السجن سنة ١٨٤٩م ، تحقيق محمد الصغير بنانى ، محفوظ سماتى ، محمد الصالح الجون ، دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، ١٩٩٤م ، ص١٣٠ .

(٢) خير الدين التونسى ، أقوم المسالك فى معرفة أحوال الممالك ، تحقيق المنصف الشنوفى ، تونس ، ط٢ ، ١٩٧٢م ، ص١٦٦ .

(٣) الطهطاوى ، الأعمال الكاملة ، تحقيق محمد عمارة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان ، ١٩٧٣م جـ١ ، ٣٩٨ .

(٤) محمد الصغير بنانى ، معالم شخصية الأمير عبد القادر من خلال شعره ، معالم فكره السياسى ، الثقافة ، مجلة تصدرها وزارة الثقافة والسياحة بالجزائر ، العدد ٩٦ ، نوفمبر – ديسمبر ١٩٨٦م ، ص ١٣٩ .

(٥) محمد عبد الباقى الهرماسى ، المجتمع والدولة فى المغرب العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٧م ، ص٣٠ .

(٦) الأمير عبد القادر ، المذكرات ، ص٩٦ .

(٧) شارل هنرى تشرشل ، حياة الأمير عبد القادر ، ترجمه وعلق عليه أبو القاسم سعد الله ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ، ط٢ ، ١٩٨٢م ، ص١٥٦ .

(٨) المرجع نفسه ، ص٥٩ .

(٩) الأمير عبد القادر ، المذكرات ، ٩٧ .

(١٠) بسام العسلى ، الأمير عبد القادر ، دار النفائس ، ١٩٨٠م ، ص٣٩ .

(١١) يعتبر الأمير عبد القادر أن العقل من أشرف الخواص التى تميز الإنسان عن الحيوان ، وخاصية الشئ هى كماله ، وبهذا العقل يستطيع الإنسان أن يدرك العلوم ويعرف طريق الحق بحيث يرتفع عن بصيرته حجاب الشك ، ويتيقن حقائق الأمور ويراها منكشفة ، فإن الظن لا يغنى من الحق شيئا ، للمزيد من الإطلاع

على ما كتبه الأمير عبد القادر حول العقل يرجى الإطلاع على كتابه : المقـــراض الحاد ، لقطع لسان منتقص دين الإسلام بالبـــاطل والإلحـــاد ، الطاســيلى للنشـــر والتوزيع ، الجزائر ، ١٩٨٩م ، ص٩ وما بعدها .

(١٢) محمد عبد الباقى الهرماسى ، المجتمع والدولة فى المغرب العربى ، ص٣٠ .

(١٣) عبد الحميد بن هدوقة ، الأمير عبد القادر والمجابهة اللامتكافئة ، الثقافة ، العـــدد٧٥، ماى – جوان ١٩٨٣م ، ص١٩٧ .

(١٤) الأمير عبد القادر ، المذكرات ، ص٢١٢ .

(١٥) المصدر نفسه ، ص٢١٢ .

(١٦) المصدر نفسه ، ص٢١٣ .

(١٧) المصدر نفسه ، ص٢١٢ .

(١٨) عبد الله شريط ، مشكلة الحكم الإسلامى فى دولة الأمير ونظريـــــة ابـــن بـــاديس ، الثقافة ، العدد ٧٥ ، ص٢٣٩ .

(١٩) الأمير عبد القادر ، المقراض الحاد ، ص٢٤٣ .

(٢٠) شارل هنرى تشرشل ، حياة الأمير عبد القادر ص٥٧ ، ٥٨ .

(٢١) الأمير عبد القادر ، المذكرات ، ص٩٦

(٢٢) عبد الله شريط ، مشكلة الحكم الإسلامى فى دولة الأمير ونظريـــــة ابـــن بـــاديس ، ص٢٤٠ .

(٢٣) شارل هنرى تشرشل ، حياة الأمير عبد القادر ، ص١٥٤ .

(٢٤) عبد الله شريط ، مشكلة الحكم الإسلامى فى دولة الأمير ونظريـــــة ابـــن بـــاديس ، ص٢٤١ .

(٢٥) الأمير عبد القادر ، المذكرات ، ص١٣٦ .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص١٣٦ .